إشكالية البحث في طبيعة كتابة تاريخ الوجود العثماني في الجزائر

د.محمد يعيش جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة

أ ـ بوعزيز جميدة ، جامعة قسنطينة

المقدمة:

إن أي متخصص في التاريخ العثماني بالجزائر لا يمكن أن يتجاهل ذلك الاضطراب الفكري المنتشر في ثنايا الكتابات التاريخية ومن ورائها المصادر المؤرخة للفترة، والمتمثل أساسا في مسألة شائكة وهامة تتعلق بطبيعة نظام الحكم العثماني وأثره في الجزائر، الأمر الذي أوجد إشكالية واضحة تعترض معظم من يلج في دراسة الفترة من مؤرخين وأساتذة وباحثين وطلبة بل وحتى على النخب المثقفة والمجتمع بصفة عامة.

وتعتبر الكتابات التاريخية المؤرخة للحقبة العثمانية بالجزائر حجر الزاوية في هذه الإشكالية؛ إذ أن أغلبها كُتبَ ببعض الأقلام الاستعمارية الناقمة على الحكم العثماني بالجزائر، والتي عادة ما يجد الباحث نفسه مضطرا لها نتيجة لقلة المصادر المحلية من جهة وعدم شيوع اللغة العثمانية لدى الباحثين الجزائريين من جهة أخرى، هذا الإشكال الأخير الذي كثيرا ما اعترض معظم الباحثين الذين يلجأون لاعتماد الأرشيف العثماني باحتشام كبير مقارنة بالكتابات الأجنبية التي لا يكاد بحث من البحوث التاريخية بالفترة أن يخلو منها، وذلك بأصنافها المتعددة، سواءً أكانت تقاريرا عسكريةً أو رحلات أو مراسلات أو مذكرات وغيرها. وهو ما يؤدي بشكل عام إلى تأثر الباحث بالنظرة الغربية للعثمانيين لا محالة[1]. إضافة إلى مشكلة تفسير الوقائع التاريخية المتاحة بصرف النظر عن مصادرها.

هذا ما خلق نقاشا وجدلا واسعا بين المؤرخين المعاصرين في تصنيف طبيعة الوجود العثماني بالجزائر، دون التدقيق في المعنى الحقيقي لمختلف المصطلحات المستعملة في ذلك التصنيف؛ فمنهم من اعتبره احتلالا حقيقيا، ومنهم من اعتبره فتحا مبينا واعتز به باعتباره حامي حمى الإسلام في تلك الفترة، ومنهم من توسط الرأيين ولبس ثوب الحياد وأعطى لكل رأي من الآراء المتعارضة حقه، ووَزَنَ معظم الحجج التي تُقال بميزان خال من الغرض أو التحيز.

وإن كان البعض يرى أن الخلاف والاختلاف أمر وارد في الكتابة التاريخية خاصة إذا تعلق الأمر بالمراحل الكبرى في تاريخ البلدان، حيث يؤدي تضخم الأعمال إلى مزيد من الرؤى المختلفة، ولكن الأمر يختلف في العهد العثماني بسبب النظرات الثلاثة المتناقضة التي ذكرناها سابقا والتي يسعى أصحابها للبحث عما يدعمها في مصادر الفترة، وأيضا بسبب إقحام البعد السياسي المعاصر في تكييف الحكم العثماني بالجزائر[2].

هذا وتزداد المشكلة تعقيدا عندما نرى أن هذه النظرات المختلفة قد أثرت بشكل سلبي على ذهنية الطالب المتلقي لها، ولعل أبلغ صورة لذلك أننا نجد تناقضا بارزا في نظرة الدفعة الواحدة بالجامعة وذلك باختلاف ثقافة الأستاذ سواء أكان الأخير مع أو ضد نظام الحكم العثماني بالجزائر، وهو ما يؤدي إلى نوع من التشتت الذهني الذي قد يُوصل الطالب إلى الابتعاد عن التخصص بالفترة تفاديا للوقوع في مثل هذه المتاهات.

وفي هذه الورقة البحثية سنحاول تسليط الضوء على المعايير المنهجية التي اعتمدها الباحثون الجزائريون على اختلاف آراءهم في الكشف عن خصائص الحكم العثماني وتفسيرهم لأثره على الجزائر، محاولين التركيز على فكرة تقديم تاريخ الفترة من وجهة نظر علمية موضوعية تقوم على المنهج السليم في كتابة التاريخ. فكيف نظر المؤرخون الجزائريون على اختلاف آرائهم لطبيعة نظام الحكم العثماني بالجزائر؟ وما هو أثره؟ وعلى أي أساس ارتكز هؤلاء في تفسير آرائهم؟ وما هي المعايير المنهجية السليمة للبحث في طبيعة الوجود العثماني بالجزائر؟

- **خصائص الحكم العثماني وأثره في الجزائر:**

إن الحديث عن خصائص الحكم العثماني وأثره على تاريخ الجزائر يجرنا إلى مجموعة من المفارقات الغريبة، ولعل أغرب ما في هاته المفارقات أن الذاتية قد فعلت فعلتها في الكتابات التاريخية بشرعية المتون المصدرية؛ إذ أن الباحث في الفترة يستطيع إيجاد الثوابت لآرائه مهما كانت توجهاته، فالبعض يرى أن سياسة الدولة العثمانية كانت تقوم على التحفظ والجمود والتخلف[3] والاستبداد عن طريق تسليط نظام جبائي قاهر على المجتمع الجزائري بعد تراجع بحريتهم وتناقص مداخيلها.[4] والبعض الآخر يرى أن تمسك الجزائريين بالخلافة الإسلامية هو ما دفعهم إلى الاستنجاد بالعثمانيين الذين مكنوا المجتمع الجزائري من الاحتفاظ بمقومات شخصيتهم الوطنية المتمثلة في العربية والإسلام.[5] أما البعض الآخر فيرى أن الحكم العثماني قد ترك لمعظم القبائل الجزائرية حرية التصرف السياسي والاجتماعي تحت رايتها، بل أن سلطة شيوخ بعض الأسر المحلية الحاكمة كسلطة الباي نفسه[6]، واستندوا في ذلك على قول ابن العطار:" أن الباي إذا أتته خلعة الولاية من الجزائر يلبسها هو الأول ثم يبعث بها إلى شيخ العرب وبعده إلى شيخ الحنانشة ... لأن ولايتها كولاية الباي" [7].

أما الذين قالوا أن الحكم العثماني مسئول عن تخلف الجزائر فقد حاولوا البحث في إشكالية تدور حول معالم مشروع الدولة والمجتمع في العهد العثماني وتساءلوا حول ما إذا كان نظام الحكم العثماني يمتلك فعلا مشروع دولة ومجتمع قائم بذاته في مختلف مناحي الحياة أم لا، ووصلوا إلى نتيجة مفادها أن نظام الحكم العثماني بالجزائر لم يكن يملك مشروع دولة ومجتمع قائم بذاته، ولو كان كذلك لبدت معالمه في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإن كان يتوفر على بعض التجارب والمحاولات المحلية، كالتي قام بها صالح باي بالشرق الجزائري والباي محمد الكبير في بايلك وهران، فإنها لم تعمم على باقي البايلكات ولم تمس مختلف شرائح المجتمع الجزائري. كما أن الأوضاع التي وقفت عليها المنطقة مع مطلع القرن 16م من الفوضى والاضطراب السياسي عادت لتظهر من جديد وبشكل قوي جدا مع مطلع القرن 19م، حيث ظهرت من جديد الفوضى السياسية والتدهور الاقتصادي والانهيار الاجتماعي والضعف العسكري، ويعتقد الدكتور البعض أن ما حدث في سنة 1830م هو انتصار للقوة العسكرية وللتطور العلمي والتكنولوجي على الضعف والتخلف، وانتصارا

للمبادئ القومية والوطنية التي كانت منتشرة في فرنسا على الطرقية والمشيخية والعروشية، وعلى مظاهر السحر والشعوذة والدروشة التي كانت تنخر المجتمع الجزائري[8].

أما عن مصادر نظام الحكم العثماني فهي مستمدة في رأيهم من عدة عناصر لكنها ترتكز على عنصرين أساسين باعتبارهما أساس نظام حكم الدولة في معظم الولايات العثمانية، وهما عنصر التحفظ وعنصر النظام الديني والاجتماعي المستمد من الشريعة الإسلامية. أما عن عنصر التحفظ فيتمثل في سياسة المحافظة على الوضع القائم بالجزائر واطمئنان العثمانيين له وبالتالي لم يسعوا إلى تغييره، الأمر الذي أدى، إلى التراكم البدائي في طبيعة التشكيلة الاجتماعية التي لم تكن منتظمة كليا تحت السيطرة التركية.[9] في حين يتمثل عنصر المراهنة على النظام الديني والاجتماعي المستمد من الشريعة الإسلامية في سياسة التقرب من الهيئة الدينية وشيوخ الزوايا والمرابطين، حيث أعتمدهم الحكام العثمانيون كقوة سياسية واجتماعية كبرى مهدت لهم استقرارهم في الجزائر ووُفقوا إلى حد كبير في تطبيقها خدمة لمصالحهم مقابل منح المشايخ امتيازات خاصة[10].

والواقع أن هاته العلاقة بدأت تتأرجح بين العثمانيين والهيئات الدينية خاصة مع نهاية القرن الثامن عشر بعد أن انتزع منهم الحكام امتيازاتهم حيث فقدت هذه الهيئة استقلالها ومن ثم حريتها في الكلمة والرأي، وبالتالي آلت إلى قوة مضادة خطيرة ساعدت على معاداة العثمانيين ومن ثم قيام التمردات والثورات المحلية ضدهم[11].

وانطلاقا من الرأي السابق توجه أصحابه إلى بيان آثار نظام الحكم العثماني في الجزائر فقالوا أنه حتى القرن الثامن عشر انحصرت وظائف الدولة العثمانية في الدفاع على الحصون الجزائرية وحفظ الأمن وتحصيل الضرائب، وفيما عدا ذلك من وظائف عامة كالصحة والتعليم فقد تُركت لاجتهادات الأفراد والهيئات الدينية والأسر العريقة. أما الأهالي[12] الجزائريين، فهم مجموعة بشرية لا تمت بصلة إلى الدولة القائمة، فقد جعلتهم القطيعة القائمة بينهم وبين الأتراك يتمثلون في هذه الدولة وكأنها ليست دولتهم ولا هي موجودة لتمثيلهم وخدمتهم، فهي ليست نابعة من الذات الجزائرية، وهم لم يشاركوا في تسييرها ولا استفادوا من موارد بحريتها ولا تصرفوا في فائض إنتاجها. وبالتالي كان نظام الحكم قليل التأثير في حياة المجتمع الجزائري حيث احتفظ بثقافاته وتقاليده وأدى هذا بالتالي إلى الإبقاء على الأوضاع القديمة

التي كانت سائدة قبل دخول العثمانيين الذين وان كانوا قد أوجدوا حدودا جغرافية ووحدة سياسية في الجزائر بعد تفككها قبل وجودهم إلا أنها كانت وحدة منعزلة ومنغلقة استمرت حتى مطلع القرن التاسع عشر[13].

أما إذا كان العثمانيون قد استطاعوا أن يدافعوا عن الجزائر من الاستعمار الأوربي حتى بداية القرن التاسع عشر فإن خوفهم من الاستعمار منذ ظهور الأسبان في السواحل الجزائرية جعلهم يمعنون في سياسة الحيطة والحذر فأحاطوا المنطقة بسياج منيع وحالوا بينها وبين العالم الخارجي ولم تكن هذه العزلة سياسية واقتصادية فحسب بل كانت حضارية أيضا[14]، حيث لم يصل إلى الجزائر أي عنصر من عناصر الحضارة الغربية والتي كانت تسير بخطى سريعة في التقدم.

كما أن البايات الذين عينهم الدايات في البياليك الثلاثة كانوا يهتمون بجمع الأموال ومظاهر الحكم أكثر من اهتمامهم بجوهره[15] حتى لقد عاش المجتمع الجزائري خلال الحكم العثماني تحت ثقل ظلمهم واستبدادهم[16]. والواقع أن هذه السياسة كانت من متطلبات استمرارية السلطة في مختلف الولايات العثمانية بتلك الفترة ومن ضمنها الجزائر، وهذا ما أشار له المؤرخ المصري "عبد الرحمن الجبرتي" الذي يرى أنه:" لولا قهر الحكام وسطوتهم لتسلط القوي على الضعيف والدنيء على الشريف"[17]. أما عن قلة اهتمام البايات بجوهر الحكم ومحاولة التجديد في نظمه السائدة فهذا راجع، في اعتقادنا، إلى سياسة الدولة العثمانية التي لم تكن ترحب بأي تجديد خوفا من الطموحات السلطوية في المناطق التابعة لها، بل أن أصحاب الأفكار الجديدة من هؤلاء الممثلين لم يكونوا ليحوزوا رضا الحكام العثمانيين، إن لم يكونوا موضع ريبة وسخط، كما حصل مع صالح باي الذي حاول استحداث بعض الأمور كتوحيد الضرائب بباياليكه وترقية مدينة قسنطينة أكثر، مما جعل الداي حسن يستعظم عمله ويرى بأنه قد استحوذ على نفوذ عظيم وسلطة كبرى في باياليكه فخشى أن يثور أو ينفصل على السلطة المركزية وبالتالي أمر بقتله حسب ما أفاد به المؤرخ الجزائري "توفيق المدني"[18]

هذا وإذا كان الرأي السابق يؤكد أن جمود الجزائر جاء نتيجة لجمود وتحفظ الحكم العثماني نفسه كأحد خصائصه، فنحن الآن أمام رأي آخر يعتبر الدولة العثمانية دولة إسلامية ذات مقومات وطنية تحوي الأمة والمجتمع معا وليس أدل على ذلك مما قاله الكاتب والمؤرخ الجزائري "مصطفى

الأشرف" حول تكوّن القومية في الجزائر محللا قول المؤرخ الفرنسي " *Lucien Febvre* " الذي شرح كيف نشأت فكرة الأمة والقومية بفرنسا في القرن 18م وقال بالعبارة الصريحة:" والحقيقة أننا إذا تأملنا في قول من يقول بأن مفهومي اللغة والقومية كانا منفصلين في العهد الملكي السابق، يتبين لنا أن المقصود بكلمة الأمة أو القوم كان مختلفا في 1750م عما آل إليه في 1793م، ففي سنة 1750م لم تبرز بعد فكرة القوم أو الأمة، لأن هذه الكلمة لم تكتب على أبواب الكنائس والبلديات، بجانب كلمتي الملك والقانون، إلا في 1791م. على أن فكرة الأمة والقوم كانت بدون شك تخامر أذهان الكثير من الناس" وشاطره المؤرخ الرأي قائلا أن الأمر ينطبق تماما على الجزائر بالذات قبيل عام 1830م، ولكن مؤرخي الاستعمار الفرنسي وحتى الليبراليين منهم، نظرا لاستخفافهم بالشخصية الجزائرية، لا يُقرون بهذا الأمر للجزائر؛ فالجزائريون آنذاك مهما كانت درجة وعيهم وأوضاعهم الاجتماعية ونمط حياتهم، وسواء كانوا يومئذ عربا أو رحلا أو من الحضر، وسواء كانوا متمسكين بالقديم أو متفتحين على الجديد، وسواء كانوا على اتصال بالخارج أو في عزلة عن الحياة المعاصرة لهم، وسواء كانوا متمردين على الحكم المحلي أو خاضعين له، متفرقين أو متحدين في ظل دولة مستقلة تعمل لجمع الشمل وتقاوم التدخل والنفوذ والاستغلال الأجنبي ... إن الجزائريين رغم كل هذا كانوا يشعرون شعورا واضحا، وبحكم الفطرة، أنهم يؤلفون كيانا قوميا وأنه لا بد من اليقظة الدائمة من أجل الدفاع عن وطنهم.[19]

فالمجتمع الجزائري إذن، حسب ما قاله الكاتب والمؤرخ "مصطفى الأشرف"، كان يشعر بالقومية في ظلال الدولة العثمانية وهو ما أكده أيضا المؤرخ "توفيق المدني" خلال تحليله لقضية تحرير وهران قائلا:" أن الدولة الجزائرية بعد أن حُررت معظم سواحلها ولم يبق إلا وهران قويّ ساعدها والتأمت وحدتها بعد جهاد طويل وكفاح مرير، وأصبحت قضية وهران هي القضية الأولى التي يهتم بها الرأي العام ويريد أن يصفي حسابها مهما غلا الثمن ومهما كانت التكاليف فهي في نظره قضية وطنية قومية من جهة، وقضية جهاد إسلامي عام يمحو آخر آثار الصليبية الاسبانية بأرض الجزائر من جهة أخرى".[20] ومن الواضح هنا أن العاطفة الدينية قد ربطت المجتمع الجزائري بالعثمانيين ارتباطا وثيقا كما أن هاته العاطفة كانت أكثر تأصلا وعمقا في نفوسهم من العاطفة الوطنية وعلى أحسن الفروض كانت العاطفتان الدينية والوطنية ممتزجتين متشابكتين بحيث كان يصعب الفصل بينهما.

وعلى صعيد آخر، فأن الفتوحات الإسلامية التي قامت بها الدولة العثمانية في أوربا قد ساهمت بدور فعال في نشر الإسلام هناك، وصاحب وجودها موجات من الذعر بين الحكومات والشعوب الأوربية حيث أوجد هذا الذعر حقدا دفينا عليها، ومن ثم نشأت في أوربا حملات إعلامية للتشهير بها. وبمرور الزمن انتقلت الحملات التشهيرية إلى بلاد الشام بوجه خاص باعتبارها بيئة صالحة لنمو مثل هذه الحملات بسبب كثرة التنوع البشري واللغوي والديني وكثافة البعثات التنصيرية بها واعتمادها على نظام الامتيازات الأجنبية[21] ومن ثم انتقال هاته الحملات إلى المغرب العربي ومن ضمنه الجزائر.

وحيث أن الدولة العثمانية دولة محقود عليها من الغرب المسيحي عند أصحاب هذا الرأي فإن كل ما وصفت به من عيوب عند الآخرين يصبح مبررا، فإذا ما قيل أن الحكم المطلق كان أحد خصائص الدولة حيث كانت السياسة العليا من وضع الدايات الأتراك التابعين ولو اسميا للباب العالي فليس في ذلك ما يعيبهم حيث لم ينفردوا بهذا النوع من الحكم، إذ كانت سمة بارزة ومشتركة بين دول العالم آنذاك، بل أن المفكر الجزائري "مولود قاسم" يصف بايات الجزائر بالأسود والأبطال ويهاجم بشدة من يقول بأن الجزائر كانت تركية خلال الفترة العثمانية؛ فدولة الجزائريين حسب رأيه دولة جزائرية خالصة واستدل في ذلك على رسائل ملوك فرنسا إلى دايات الجزائر والمعاهدات التي عقدها هؤلاء معهم ومع ملوك ورؤساء دول أوربا التي كان يُكتب بها صيغة "جمهورية الجزائر" أو "الجمهورية الجزائرية" أو "مملكة الجزائر" هذه الصيغة الأخيرة التي كثيرا ما وردت في معاهدات الجزائر وفرنسا كمعاهدة الداي "شعبان" مع الملك "لويس الرابع عشر" في سبتمبر 1689م والتي جاء فيها ما يلي: "معاهدة بين الملك المسيحي جدا الأمير لويس الرابع عشر إمبراطور فرنسا مع الأمجد المشهور جدا الداي شعبان داي مدينة ومملكة الجزائر"[22].

بل أن الرجل يذهب لأبعد من ذلك معتبرا أن الباب العالي لم يعترف بجمهورية فرنسا إلا بعدما اعترفت بها الجزائر دبلوماسيا وأمدتها بعون مادي واستراتيجي في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية طرفا في بعض التكتلات ضد الثورة الفرنسية وجمهوريتها.[23]

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإذا ما قيل أن الدولة العثمانية تعتمد على فئة الانكشارية والقبائل المخزنية التي تمثل قاعدة استقرار عسكرية في خدمة النفوذ العثماني وفك الصراعات والفتن الداخلية التي كثرت في الفترة الأخيرة بين الحكام والمجتمع الجزائري،[24] فإن هذه القوى كانت موجهة في الأساس لرد العدوان الصليبي، كما أنها كانت تمثل المقام الأسمى بالجزائر،[25] أما وان كانت لهذه الفئة تصرفات عنجهية تجاه المجتمع الجزائري في بعض الأحيان وطموحات نفوذية وسلطوية في أحيان أخرى، فإن الحكام الأتراك قد أدركوا ذلك ووضعوا لها قوانين هامة في إصلاح ما فسد منها وهو ما يعرف بقانون عهد الأمان الذي ضبط سلوك أفراد الانكشارية مما جعلها ولفترة طويلة، عماد الحكم العثماني بالجزائر. [26]

وأما إن قيل بأن الحكام العثمانيين كانوا في قطيعة تامة مع المجتمع الجزائري فإن المفكر الجزائري "مولود قاسم" يعلق بهذا الخصوص قائلا:" كيف كانوا (الحكام والمجتمع الجزائري) ينجزون كل ما أنجزوه، وكيف كان يمكنهم أن يقابلوا التكتلات والغارات الأوربية، التي انضمت إليها فيما بعد حتى الأمريكية، لو لم يكن الشعب متماسكا متحدا وراءهم ولو لم يساندهم بكل ما لديه من أرواح وأموال"[27]. وقد أعطانا المؤرخ "توفيق المدني" مثالا على هذا التماسك الاجتماعي بمختلف فئاته أثناء تحرير وهران قائلا أن:" العلماء بدروسهم وكتبهم ورجال الدين بخطبهم ومواعظهم والشعراء بقصائدهم العديدة كانوا يلهبون الحماس ويشحذون العزائم، ويستفزون الشعب والحاكمين من أجل الحملة النهائية"[28].

أما عن الطرح الذي يقول بأن العثمانيين لم يهتموا بالاقتصاد الجزائري وأثقلوا كاهل المجتمع الجزائري بالضرائب فهنا نجد أن عملية جمع الضرائب عبارة عن نظام عصري تقوم عليه كل الدول، ويتساءل لماذا المبالغة في اعتبار عملية جمع الضرائب بأنها ظاهرة سلبية، ومتعلقة بالعثمانيين لوحدهم[29]، كما أن الضرائب كانت تُجمع بطريقة منتظمة والفلاحة كانت كافية بل أنها أكثر من كافية بدليل أن تنافس هولندا واسبانيا وانجلترا كان شديدا على القمح الجزائري آنذاك، كما أن التجارة كانت منتظمة جدا وفقا لقانون خاص ما أدى إلى وجود مستوى عال للمعيشة[30].

وحتى تعدد الطرق الصوفية ومظاهرها التي كانت موضع استنكار عند بعض فقهاء الفترة على غرار شيخ الإسلام "عبد الكريم الفكون"[31] تصبح عند أصحاب هذا الرأي أحد مظاهر الطابع الديني في الدولة إلى جانب المساجد وتطبيق الشريعة الإسلامية، فميادين الثقافة الدينية قد تعددت جوانبها ومظاهرها سواء في المساجد والكتاتيب أو عن طريق رجال التصوف والزوايا وحتى المدارس وما ساهمت به الأوقاف الإسلامية في تثمين ذلك الزخم الثقافي[32]، بل نتج عن تعددها وانتشارها أن تحققت الوحدة الروحية بين أفراد المجتمع الجزائري والدولة العثمانية الحاملة لشعار الخلافة الإسلامية.[33]

إذن كانت هذه بعض الآراء المتناقضة التي قدمها أصحاب كل رأي على حدا والتي تبدو أنها اعتمدت على منهجين مختلفين في تفسيرها لطبيعة نظام الحكم العثماني بالجزائر؛ بدءًا بالتفسير المادي المعارض للعثمانيين ووصولا إلى التفسير المثالي خدمة لوجهة نظر إسلامية موالية للعثمانيين. أما الآن فنحن أمام رأي وسط بين الرأيين السابقين يتحسس أصحابه موضع القدم قبل الخطوة ويختارون الكلمات بعناية فائقة تبدو في ثوب الحياد؛ فقوة الحكم العثماني لديهم تعود إلى الصفات الممتازة التي تحلى بها القائمون على شؤون الدولة في النواحي العسكرية والأخلاقية، خاصة في عهد البيلربايات، وأهم هذه الصفات، حسب المؤرخ أبو القاسم سعد الله، أنهم كانوا غزاةً مجاهدين تحالفوا مع الجزائريين لصد العدوان الصليبي وحماية الثغور وإقامة حكم إسلامي ثابت وقوي ظل طيلة ثلاثة قرون شوكة في حلق العدو وصخرة تحطمت عليها كل محاولات الغزو الخارجي[34]، كما أن الجزائر كانت يومئذ أعظم مدينة حصينة بالبحر المتوسط كله، وبها من المدافع الضخمة ما يفوق في رميه وقوته مدافع أوربا، وقد نالت الجزائر بواسطة الغزوات البحرية ثروة ورفاهية تفوق حد التصور[35].

كما أن الحاكم العثماني في رأي هؤلاء لم يكن يتمتع بالسلطة الطاغية المتواترة في كثير من الكتابات التاريخية الجزائرية بدليل أن جوانب هامة جدا من حياة المجتمع الجزائري كانت مستقلة في الواقع عن السلطة المركزية، وقد أعطت لنا الدكتورة "جميلة معاشي" صورة واضحة عن تلك الاستقلالية من خلال كتابها الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري، حيث وصلت إلى نتيجة مفادها أن هاته الأسر قد ساهمت مساهمة فعالة في تسيير شؤون بايلك قسنطينة سواء بالمدينة أو بالريف، بدليل احتكار أسرة فرحات القسنطينية لمنصب الباي بعاصمة البايلك لفترة طويلة من الزمن (1710-1647م) ولم يحتكر العثمانيون منصب الباي بقسنطينة إلا ابتداءً من القرن 18م،

بالإضافة إلى توارث عدد من الأسر بنفس المدينة لمجموعة من الوظائف السامية بالبايلك. أما بالنسبة إلى الريف القسنطيني فقد كانت سلطة شيوخ القبائل والأسر المحلية شبه مطلقة، لأن القبائل لم تكن تعترف آنذاك إلا بسلطة شيوخها الذين كانوا يمثلون في نظرها السلطة الحقيقية والمباشرة[36].

وهذا ما يعني أن ضعف الجهاز السياسي لدى الحكام العثمانيين الذي أقره أصحاب الرأي الأول[37] لم يمس فعالية نظام الحكم آنذاك؛ ذلك أن الحكام العثمانيين كانوا يفوضون معظم الشؤون المحلية والاقتصادية والثقافية إلى الحكام المحليين والإدارة المحلية، وبالتالي فقد كانت كل البياليك تتمتع بخصائص ومزايا وصلاحيات محلية واسعة وهذا التنظيم المحلي هو المسئول عن النظام الاجتماعي المميز لكل بايلك والمثير للدهشة في كثير من الأحيان.

بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد بين الرأيتين السابقتين رؤية وسطية تقر بسلبيات الحكم العثماني ولكن تعمل على إرجاعها لأصول بعيدة قبل دخول العثمانيين إلى الجزائر؛ فالدولة العثمانية لا تتحمل وحدها مسؤولية التدهور الذي أصاب الجانب السياسي والثقافي للمجتمع الجزائري، فهذا الاضمحلال كان قد اتضح أكثر في المغرب الأوسط منذ سقوط الموحدين وبروز الصراعات السلطوية المستمرة التي عصفت بمختلف الجوانب الحياتية للمغرب الأوسط، وتعرضه لتكرار محاولات الغزو الصليبي، كل ذلك جعل المجتمع الجزائري يتمسك بشدة بالتقاليد مما أدى إلى تجمده وقفل باب الاجتهاد لديه قبل وقت طويل من دخول العثمانيين[38].

وأما الفرق بين التقدم الذي أحرزته الدول الأوربية في المجالات التقنية والذهنية وجمود الجزائر في هذا المجال بالعهد العثماني فنعتقد أن مرده يعود إلى أن الدولة العثمانية كانت تسعى إلى حماية الجزائر من أخطار التوسع الصليبي عن طريق الانغلاق المقصود به الدفاع عن النفس، وخصصت لذلك درعا واقيا يحميها من أطماع الاستعمار الأوربي، حتى لقد أطلق المؤرخون الجزائريون على القوات العثمانية المرابطة بالخصوص في معظم السواحل والحصون الجزائرية اسم الحامية العثمانية[39] بدلا من جيش الاحتلال العثماني.

وفي الأخير وقبل أن نختم هاته الورقة البحثية، أردنا أن ندرج آخر رأي توصل إليه شيخ المؤرخين "أبو القاسم سعد الله" ــرحمه اللهــ في حوار أجراه مع الأستاذ "مراد وزناجي" وقيده في

كتاب بعنوان "حوار صريح مع الدكتور أبو القاسم سعد الله"، والذي أجابنا فيه المؤرخ عن طبيعة الوجود العثماني بالجزائر بنظرة نعتقد أنها منهجية سليمة بعيدة عن التحيز والانغلاق، واشتملت على عدة وجهات نظر في الآن نفسه وشملتها بامتياز، وإن كانت تبدو متباينة في الظاهر لكنها متكاملة في الواقع المعاش آنذاك، حيث وبعدما انتقد المؤرخ العثمانيين في موسوعته الثقافية ورأى أنهم باتوا ينعتون في نظر كثير من الجزائريين بالأعلاج والأعاجم وأنهم جهلة ومغامرين لا فائدة لهم من الحكم إلاّ جمع المال والتسلط[40]، وعاتبهم على التخلف السياسي والاقتصادي والثقافي الذي كانت تعيشه الجزائر في عهدهم.[41] إلا أنه وبعد عقود من نشر هذا الموقف أضاف إلى موقفه هذا عناصر جديدة من دون أن يغيره، حيث عدّد انجازات العثمانيين العسكرية والسياسية والاقتصادية بقوله:" لو تشبع الجزائريون من دراسة العهد العثماني وعلموا أن الجزائر قد أخذت شكلها الجغرافي والسياسي منذ هذا العهد لامتلئوا فخرا واعتزازا؛ فوجود العاصمة والراية والحدود السياسية والشكل الجغرافي، عدا الجنوب، والمعاهدات الدولية وتأسيس الأسطول والوحدة الترابية وسك العملة، كل هذا يرجع إلى هذا العهد. كما وضح المؤرخ سياسة العثمانيين الثقافية ولام الرعية بقوله أن الحكام الأتراك كانوا قد اتبعوا سياسة عدم التدخل في الشؤون التعليمية والثقافية وهذه سياسة إسلامية متوارثة وأضاف أنه يخالف الرأي الذي يلقي التبعة دائما على أصحاب السلطة والنفوذ ذلك أن الرعية إذا لم تقم بواجبها فلماذا يلام الحكام وحدهم وما الحاكم إلا واحد منهم[42].

ومن جهة أخرى يعزز الشيخ رأي المؤرخ "ناصر الدين سعيدوني" ويقول:" لقد صدق الدكتور سعيدوني في استنتاجه؛ فكما أحاسب النظام اليوم أحاسب النظام العثماني على سلبياته التي قادتنا إلى كارثة الاحتلال فلو أقدم النظام العثماني وأشرك معه الشعب وساير النهضة الأوربية في أمور لما وقعنا فريسة الاستعمار، ويختم قوله بصراحة تامة حول طبيعة نظام الحكم العثماني بالجزائر قائلا:" هو فتح في عصر الحروب الدينية، وتدخل أو دخول في عصر العدوان على الشعوب الإسلامية وقت ضعفها وتنازعها، واحتلال في عصر القوميات"[43]

ويفهم من هذا الموقف أنه لا يحوي أي تناقض بل يصبو لأن يكون أكثر موضوعية بالحديث عن السلبيات والايجابيات معا، حيث تميز صاحبه باتساع أفقه العقلي وتفتحه بعيدا عن التحيز والجمود والقيود التي تفرض على الباحث أفكاراً خاطئة وأنماطاً غير سليمة من التفكير، كما امتاز

بإصغائه إلى آراء الآخرين وتفهُّم هذه الآراء واحترامها حتى لو تعارضت مع آرائه الشخصية التي صوب بعضها على ضوء ما استجد له من حقائق وأدلة مقنعة من أجل الوصول إلى نظرة واقعية سليمة لطبيعة نظام الحكم العثماني بالجزائر تحوي كل ما توصل إليه من قناعات وتصورات وأفكار خالصة خلال أكثر من نصف قرن من الزمن في البحث خدمة للتاريخ لا لتوجيه التاريخ

الهوامش

[1] لعل الأمر الذي يؤكد هذا التأثر هو إطلاق بعض الكتابات التاريخية لمصطلح "الرجل المريض" على الدولة العثمانية في أواخر عهدها؛ وكان من الأوائل الذين أطلقوا هذا اللقب القيصر الروسي "نيكولاي الأول" (1796_1855م) وكان ذلك سنة 1853م بسبب ضعفها، واستعملته باقي الدول الأوربية وروجه كتاب المدرسة الاستعمارية فيما بعد وبالتالي تناقلته بعض الكتابات العربية ليبقى مستعملا ليومنا هذا.

[2] إن إقحام هذا البعد في الفترة الأخيرة جعل بعض الإعلاميين الجزائريين يبدون استغرابهم في مسألة عدم فصل المؤرخين الجزائريين في طبيعة الوجود العثماني بالجزائر، هذه المسألة التي أصبحت ثقيلة ومملة جدا لدى الباحثين بسبب الجدل العقيم الذي لحقها، فراح الإعلاميون ينبهون الباحثين لهذه المسألة باعتبارهم أصحاب التخصص والأوفر حظا لتجنب التعصب الذي قد يقع فيه السياسي بمجرد إدلائه برأيه حول الوقائع التاريخية. حيث وصف، الإعلامي "حميد عبد القادر" الباحثين بالراضين باعتقاداتهم الموروثة كما هي، وأكد على وجوب فتحهم لهذه المرحلة ومناقشتها وتحليلها لتتكون لدينا نظرة وطنية لتاريخنا، تبتعد عن المصادر الفرنسية التي ترى في الحقبة العثمانية مرحلة سوداء تجسّد فيها الاستبداد الشرقي الفظيع ونظرة المثاليين الذي يمجدون الحقبة بشكل لا يُعقل. وأكد على ضرورة وصولنا إلى إيجاد مرحلة نصنعها نحن بما لدينا من أفكار وقناعات وتصورات. كما اعتبر أن النقاش في هذا الأمر بات ضروريا، وبسبب غيابه جاء تصريح الأوساط السياسية عندنا بخصوص الوجود العثماني في الجزائر في شكل صدمة تلقاها عامة الناس والنخب بكثير من الحساسية. وختم قوله بأن السياسي أصبح أكثر قدرة على فتح النقاشات مقارنة بالمثقف الغائب والمختبئ في المؤسسة الجامعية، أو في ثنايا كتابات لا تمت بصلة للواقع، ولا تستجيب لتطلعات المجتمع. أنظر، حميد عبد القادر: أين المؤرخون من نقاش "الحقبة العثمانية"؟، مقال نشره في جريدة الخبر، 19_01_2012.

[3] محمد السعيد قاصري: **معالم الدولة والمجتمع في فكر نظام الحكم العثماني بالجزائر وفي فكر الأمير عبد القادر مقاربة تاريخية**، مداخلة ألقاها ضمن الملتقى الوطني حول: هيبة الدولة لدى المواطن الجزائري ماضيا وحاضرا ومستقبلا، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة-، 2009، ص 14.

[4] أحمد عبيد: **التأريخ الجزائري: تقييم ونقد حالة الجزائر العثمانية**، مجلة إنسانيات، العدد: 47-48، وهران، 2010، ص72.

[5] شكيب بن حفري وآخرون: **طبيعة الحقبة العثمانية في الجزائر**، مقال كتبه حميد عبد القادر، جريدة الخبر، 16 جانفي 2012.

[6] للاستزادة حول هذا الموضوع أنظر، جميلة معاشي: **الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

[7] أحمد بن المبارك بن العطار: **تاريخ حاضرة قسنطينة**، تحقيق: رابح بونار، الجزائر، 1971، ص ص 56-57.

[8] محمد السعيد قاصري: المرجع السابق، ص 14.

[9] عبد اللطيف ابن أشنهو: **تكون التخلف في الجزائر –محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962-**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص51.

[10] ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 481.

[11] شهدت المرحلة الأخيرة من الوجود العثماني بالجزائر العديد من الصراعات الداخلية بين الحكام والمجتمع الجزائري، للاطلاع على طبيعة هاته الصراعات وأطرافها المختلفة أنظر، جميدة بوعزيز: **الصراعات الداخلية وأثرها على المجتمع الريفي ببايلك الشرق الجزائري (1771_1837م)**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة 2، 2012.

[12] وان كنا نعترض على مصطلح **(الأهالي)** الذي أطلقه الفرنسيون على جميع الجزائريين بخلاف المستوطنين والمعمرين الفرنسيين وذلك قصد سياسة تمييز واضحة والتي صدر بموجبها قانون الأهالي المعروف تاريخيا بنصوصه الاستثنائية التي فرضت على الشعب الجزائري.

[13] أحمد عبيد: المرجع السابق، ص ص 68_ 72_73.

[14] محمد السعيد قاصري: المرجع السابق، ص12.

[15] للتعرف على تاريخ بايات الجزائر أنظر على سبيل المثال:

- أحمد الشريف الزهار: **مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**، تقديم وتعليق: احمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
- صالح العنتري: **فريدة مؤنسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة**، مراجعة وتقديم وتعليق: يحي بوعزيز، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

[16] أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 72.

[17] عبد الرحمن حسن الجبرتي: **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن، تقديم: عبد العظيم رمضان، ج1، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ص15.

[18] أحمد توفيق المدني: **محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766_1791 سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده**، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص 156.

[19] مصطفى الأشرف: **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 7-8.

[20] أحمد توفيق المدني: **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492_1792**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دار البعث، قسنطينة، ص 437.

[21] عبد العزيز محمد الشناوي: **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية للطبع والنشر، القاهرة، 1980، ص31.

[22] مولود قاسم نايت قاسم: **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، الجزء الثاني، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1985، ص ص 283-287.

[23] المرجع نفسه، ص 288.

[24] أحمد عبيد، المرجع السابق، ص 72.

[25] أحمد توفيق المدني: **كتاب الجزائر**، المطبعة العربية، د.ت، ص34.

[26] توفيق دحماني: **دراسة في عهد الأمان القانون الأساس السياسي والعسكري للجزائر في العهد العثماني وثائق تنشر لأول مرة**، الدار العثمانية، الجزائر، 2009، ص 9.

[27] مولود قاسم: المرجع السابق، ص330.

[28] أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص437.

[29] بلقاسم باباسي وآخرون: **طبيعة الحقبة العثمانية في الجزائر**، مقال كتبه حميد عبد القادر، جريدة الخبر، 16 جانفي 2012.

[30] مولود قاسم: المرجع السابق، ص 327.

[31] ركز الشيخ في كتابه عن تنافس العلماء على الوظائف المخزنية، وشيوع الدروشة والحضرة والخرافات والمتاجرة بالدين، فذكر أسماء المنحرفين وتصرفاتهم الخارجة عن إتباع الشرع، وأساليبهم في الوصول إلى أهدافهم الدنيوية العاجلة، وقد رأى أن الضحية لذلك كله هو الدين الذي أصبح عنده غريبا، فلم يترك كلمة ردع ونصح إلا صدع بها، وجمع في ذلك بين منحرفة العلماء ومنحرفة المتصوفة. أنظر، عبد الكريم الفكون: **منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية**، تقديم وتحقيق وتعليق: أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، ص 13.

[32] أحمد مريوش وآخرون: **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007، ص 85.

[33] نفس المرجع، ص 141.

[34] أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)**، الجزء الأول، عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ص 15.

[35] أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، ص 38.

[36] جميلة معاشي: **الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري** ، المرجع السابق، ص 358.

[37] الذين أقروا بالتخلف السياسي والاقتصادي والثقافي الذي كانت تعيشه الجزائر في الفترة العثمانية.

[38] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 15.

[39] جميلة معاشي: **الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة 2، 2008، ص 48.

[40] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 15.

[41] أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، الجزء الثالث، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص186.

[42] مراد وزناجي: **قراءة في كتاب حوار صريح مع الدكتور أبو القاسم سعد الله**، جريدة الخبر، 3 فيفري 2012.

[43] نفس المرجع